

دور التمويل الجماعي القائم على الاقراض

في تعزيز الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر

دراسة تحليلية في منصات التمويل الجماعي في اندونيسيا(*)

أ.د. عبدالعزيز شويش عبد الحميد

جامعة تكريت

كلية الإدارة والاقتصاد

azizshwaish@yahoo.com

الباحثة: مها مزهر محسن

جامعة تكريت

كلية الإدارة والاقتصاد

Cade.2021.28@st.tu.edu.iq

ISSN 2709-6475

DOI: <https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2023.4.6.18>

تأريخ النشر ٢٠٢٣/٦/٣٠

تأريخ قبول النشر ٢٠٢٣/١/٢

تأريخ استلام البحث ٢٠٢٢/١٢/١٧

المستخلص

يهدف البحث الى بيان دور التمويل الجماعي القائم على الاقراض في تعزيز الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر (MSME) في اندونيسيا ووضع إطار عام يتضمن الخطوات الأساسية لدعم صانعي السياسات ولاسيما في بلد مثل العراق في صياغة وتنفيذ استراتيجيات تعزيز الشمول المالي للـ (MSME) بناءً على الدروس المستفادة من التجارب الدولية. وقد تم الوصول الى هدف البحث بالاعتماد على المنهج التحليلي للوقوف على طبيعة التمويل الجماعي القائم على الاقراض، ودوره في تعزيز الشمول المالي للـ MSME من خلال مؤشرين هما نسبة مساهمة التمويل الجماعي في تمويل الـ MSME ونسبة مساهمة التمويل الجماعي في شمول المستبعدين، باستخدام الاسلوب الاحصائي SPSS. لتحليل عينة من منصات التمويل الجماعي القائمة على الاقراض في اندونيسيا. وتوصل البحث الى ان التمويل الجماعي بالاقراض يمكن أن يلعب دوراً مهماً في عملية الشمول المالي ولاسيما في حالة وجود بيئة مواتية وأمنة. كما يمكن أن يفيد التمويل الجماعي الأشخاص المستبعدين والمحرومين مالياً من تحسين الوصول إلى التمويل. كما أوصى البحث بالاستفادة من تجربة اندونيسيا وامكانية تطبيقها في العراق وسن الاطار التشريعي والتنظيمي والرقابي الذي يحكم هذا النمط الجديد من التمويل. الكلمات المفتاحية: التمويل الجماعي، الشمول المالي، MSME، منصات التمويل الجماعي، المستبعدين مالياً.



مجلة اقتصاديات الأعمال

المجلد (٤) العدد (٦) ٢٠٢٣

الصفحات: ٣٥٣-٣٧٦

(*) البحث مستل من أطروحة دكتوراه للباحثة الأولى.

The role of loan-based crowdfunding in promoting MSME financial inclusion

An analytical study of crowdfunding platforms in Indonesia^(*)

Researcher: Maha Mezher Mohsin Al-Rubaye

Tikrit University

College of Administration and Economics

Cade.2021.28@st.tu.edu.iq

Prof. dr. Abdulaziz Shwaish Abdul Hameed

Tikrit University

College of Administration and Economics

azizshwaish@yahoo.com

Abstract

The research aims to demonstrate the role of crowdfunding based on lending in enhancing the financial inclusion of small, medium and micro enterprises (MSME) in Indonesia and to develop a general framework that includes the basic steps to support policy makers, especially in a country such as Iraq, in formulating and implementing strategies to enhance the financial inclusion of (MSME) based on Based on the lessons learned from international experiences, the goal of the research was reached by relying on the analytical approach to find out the nature of crowdfunding based on lending, and its role in enhancing the financial inclusion of the MSME through two indicators: the percentage of crowdfunding contribution to MSME financing and the crowdfunding contribution to MSME financing. Inclusion of the excluded, using the SPSS statistical method to analyze a sample of crowdfunding platforms based on lending in Indonesia. The research concluded that crowdfunding by lending can play an important role in the process of financial inclusion, especially in the case of an enabling and safe environment. Crowdfunding can also benefit Excluded and financially disadvantaged people from improving access to finance. The research also recommended benefiting from the experience of Indonesia and the possibility of its application in the world. Raise and enact the legislative, regulatory and supervisory framework that governs this new type of financing.

Key words: Crowdfunding, Financial Inclusion, Msme, Crowdfunding Platforms, Financially Excluded.

(*)The research is extracted from a PhD thesis of the first researcher.

أولاً: الإطار العام للبحث:

المقدمة:

يشكل قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر (MSME) في اندونيسيا ما يزيد عن 90% من إجمالي المشاريع، ويسهم بنحو 45% من الناتج المحلي الإجمالي، ونحو ثلث فرص العمالة في القطاع الرسمي، ورغم ذلك يواجه هذا القطاع المهم تحديات على صعيد النفاد للتمويل، إذ لا يتعد نصيبه من مجمل التسهيلات المصرفية نحو 8% من إجمالي هذه التسهيلات نظراً لارتفاع مخاطر إقراض هذا القطاع لافتقاره للضمانات الكافية، وعدم وجود سجلات ائتمانية خاصة بالشركات العاملة فيه، وكانت النتيجة أن أحجمت المصارف عن اقراض أصحاب الـ MSME لعدم تقديم أصحابها دراسات جدوى حقيقية وخطة مالية قوية الأسس، أو بسبب ضعف أدائها التي تنقصه الكفاءة المالية وعدم الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية مما يعيق أهليتها للتمويل. ونظراً لتشدد المصارف وعزوف رؤوس الأموال والمستثمرين عن تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر برزت أهمية البحث عن آليات جديدة في التمويل أو إلى تطوير آليات تمويل جديدة وملائمة لهذه النوعية من المشاريع ومنها التمويل الجماعي، والذي يمثل نقلة نوعية لتوفير التمويل لتعزيز الشمول المالي للـ MSME.

ويرتكز مفهوم التمويل الجماعي على مبدأ أساسي يتمحور حول اسهام المجتمع في تمويل الـ MSME كفكرة تطرح عبر منصة الكترونية بطريقة مفصلة ومقنعة مع امكانية تطويرها مستقبلاً مع بيان حجم التمويل الذي تحتاجه تلك المشاريع والطريقة أو المسار الذي تنتهجه في جمع هذه الأموال، ولا يمكن النظر الى منصات التمويل الجماعي على انها مصدر للتمويل فقط بل هي فرصة لأصحاب المشاريع والأفكار الجديدة للحصول على ملاحظات وأفكار بناءة قبل البدء في المشروع، والحصول على ملاحظات أكثر بعد التشغيل لتحسين منتجاتهم والاستعانة بمهارات ومعارف الآخرين لتطويرها، كما تعد منصات التمويل الجماعي أداة للترويج عن المشروع قبل انتاجه ووسيلة فعالة لتسويق منتجاته بعد انتاجها.

وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، حظي نشاط التمويل الجماعي القائم على الاقراض - الذي يمثل أحد الأنشطة الواعدة من بين أنشطة التقنيات المالية الحديثة - باهتمام كبير في مجال ريادة الأعمال وتأسيس المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في ظل تحوله من أداة للحصول على المكافآت إلى آلية تمويل ناجحة، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في سد جانب من فجوة التمويل في هذا القطاع، وما ينعكس ذلك بشكل كبير في تعزيز الشمول المالي.

مشكلة البحث:

في أعقاب الأزمات المالية العالمية المتكررة، شددت المصارف سياسات الإقراض وأصبح المستثمرون التقليديون أكثر عزوفاً عن المخاطرة، ولا سيما في قطاع الـ MSME، مما أدى الى اتساع الفجوة التمويلية، التي كان من أهم أسبابها احجام المؤسسات التقليدية من تمويل تلك المشاريع، بحجة عدم قدرة أصحابها على تقديم الضمان المطلوب، فضلاً عن عدم قدرتهم على تقديم دراسات جدوى تتسم بالمعايير المحاسبية الدولية مما يعيق أهليتها للتمويل، لذلك تتمثل مشكلة البحث بالتساؤل: هل أن التمويل الجماعي القائم على الاقراض يساهم في تعزيز الشمول المالي للـ MSME في الوقت الذي يساهم فيه في زيادة الشمول المالي للمستبعدين؟

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من الدور المستقبلي للتمويل الجماعي القائم على الاقراض الذي يمكن أن يلعبه في تعزيز الشمول المالي للـ MSME باعتبارها أحد مصادر التمويل البديل، ولفت الانتباه الى أحد الأنواع الجديدة من التمويل الذي يمكن أن يكون بديلاً حقيقياً عن التمويل التقليدي ولاسيما لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر المستبعدة من التمويل.

فرضية البحث:

تقوم فرضية البحث على ان التمويل الجماعي القائم على الاقراض يساهم في تعزيز الشمول المالي للـ MSME. وسد فجوة التمويل التي خلقتها شروط التمويل التقليدي والتي تعاني منها الفئات المستبعدة والمحرومة.

هدف البحث:

يهدف البحث الى إلقاء الضوء على دور التمويل الجماعي القائم على الاقراض في تعزيز الشمول المالي للـ MSME التي تعجز عن الحصول على التمويل من خلال القنوات التقليدية للتمويل مثل المصارف والمؤسسات المالية المختلفة، فضلاً عن دوره في تعزيز الشمول المالي للفئات المستبعدة والمحرومة.

منهج البحث:

من أجل الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على إشكالية البحث واختبار صحة الفرضيات سوف نعتمد المنهج التحليلي للوقوف على طبيعة التمويل الجماعي القائم على الاقراض في اندونيسيا، كما سيتم الاعتماد على المنهج التحليلي لبيان دور التمويل الجماعي القائم على الاقراض في تعزيز الشمول المالي للـ MSME من خلال مؤشرين هما نسبة مساهمة التمويل الجماعي في تمويل الـ MSME ونسبة مساهمة التمويل الجماعي في شمول المستبعدة.

حدود البحث:

- تتمثل حدود البحث في ثلاثة جوانب أساسية هي:
١. حدود مكانية: وهي محددة بالحدود الجغرافية والسياسية لدولة اندونيسيا.
 ٢. حدود تنظيمية: وهي محددة بمنصات التمويل الجماعي في اندونيسيا.
 ٣. حدود زمنية: سيتم دراسة متغيرات البحث من خلال المدة (٢٠١٣-٢٠٢١).
 ٤. حدود موضوعية: حدود الدراسة الموضوعية هي التمويل الجماعي والشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن منصات التمويل الجماعي.

خطة البحث:

- ل للوصول الى أهداف البحث وإثبات فرضيته، سيتم التركيز على خمسة محاور هي:
- المحور الأول: التمويل الجماعي القائم على الاقراض: خلفية نظرية.
 - المحور الثاني: منصات التمويل الجماعي القائمة على الاقراض.
 - المحور الثالث: الشمول المالي.
 - المحور الرابع: الجانب العملي.
 - المحور الخامس: الاستنتاجات والتوصيات.

ثانياً: بعض الدراسات السابقة:

١. دراسة ملاك سلوى وبخاري لحلو (٢٠٢٠):

منصات التمويل الجماعي بين النظرية والتطبيق

مع الإشارة إلى بعض النماذج الناجحة في العالم العربي

وقد هدفت الدراسة إلى بيان مستوى الاستفادة من التطبيقات المعاصرة للتمويل الجماعي بقصد توفير مصادر تمويلية غير تقليدية للشركات الناشئة التي تعاني من صعوبات الحصول على التمويل الملائم أو بقصد تطوير المصادر المحلية للتمويل وتشجيع ثقافة التبرع الإلكتروني التي مازالت حديثة وجديدة في العالم العربي، فضلاً عن تسليط الضوء على واقع عمل منصات التمويل الجماعي في الدول العربية، وقد كان ذلك من خلال محاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية الآتية: ما مدى مساهمة منصات التمويل الجماعي في توفير التمويل اللازم للمشاريع الناشئة؟ وقد تمت معالجة الموضوع من خلال هذه الدراسة بالاعتماد على المنهج الوصفي للوقوف على واقع منصات التمويل الجماعي في الدول العربية، بهدف وضع إطار نظري واضح لمفهوم منصات التمويل الجماعي، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي لتحليل النمو الحاصل في التمويل الجماعي بالتركيز على عوامل الاستقطاب من خلال الإحصائيات والدراسات الدولية في هذا الموضوع. وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة كبيرة من التمويل تقع خارج الإطار الرسمي للدولة لغياب الإطار التشريعي في هذا النوع من التمويل مما يعني خسارة الاقتصاد لأقل أنواع التمويل كلفة وأكثرها جاذبية ولاسيما في العالم الإسلامي لتوافقه مع مقاصد الشريعة. وقد أوصت الدراسة بالاهتمام بالجانب التنظيمي للتمويل الجماعي.

٢. دراسة علي صاري (٢٠٢٠):

الإقراض بين النظراء والتمويل الجماعي آليات لدعم المؤسسات الناشئة في الدول النامية

التي هدفت إلى لفت الانتباه إلى أن سياسة الإقراض بين النظراء، والتمويل الجماعي يمثلان مورداً مالياً أو مصدراً مهماً لتمويل المؤسسات الناشئة ورواد الأعمال، في ظل اقتصاديات الرقمنة ووسائل الاتصال الحديثة، مع قلة وشح التمويل من المؤسسات المالية الوسيطة، وقد كان ذلك من خلال محاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية الآتية: ما مدى إمكانية استفادة المؤسسات الناشئة ورواد الأعمال من سياسات الإقراض بين النظراء والتمويل الجماعي في اقتصاديات الدول النامية ولاسيما الاقتصاد الجزائري؟ وقد تم استخدام المنهج الوصفي عند التطرق للمفاهيم الأساسية المتعلقة بموضوع التمويل الجماعي، وأهميته بالنسبة للمؤسسات الناشئة، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي في تحليل واقع الإقراض من نظير إلى نظير وعملية تطوره. كما تم التوصل إلى بعض الاستنتاجات منها أن تطبيقات التكنولوجيا المالية تسمح في الاستفادة من خاصية التمويل الجماعي، والتي من خلالها تستطيع المشاريع الريادية والناشئة الحصول على مبالغ صغيرة من عدد كبير من الأفراد ما ساعدها في تمويل مشاريعها الجديدة، كما إن وجود التنظيمات الملائمة للحالة الاقتصادية في البلد، يسرع من عملية جذب رؤوس الأموال للدخول في أسواق التمويل الجماعي كقناة استثمارية، ولكي يحقق الإقراض P2P فعاليته توصي الدراسة بالعمل على تطوير الأنظمة والقوانين المتعلقة بعمل منصات التمويل لكي تكون هذه القناة الاستثمارية آمنة وفعالة لشريحة واسعة من المجتمع.

٣. دراسة صندوق النقد الدولي (٢٠١٩):

الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

وتبرز هذه الدراسة الأهمية النسبية للشمول المالي للـ MSME على مستوى الاقتصاد الكلي في منطقة الشرق الأوسط وتطرح الاعتبارات ذات الصلة بالسياسات من أجل زيادة فرص الـ MSME في الحصول على الخدمات المالية. وتتمثل مشكلة الدراسة في تحديد أهم الدوافع لتوفير فرص الحصول على التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وما هو دور القنوات البديلة لتمويل الـ MSME كأسواق رأس المال والتكنولوجيا المالية، بناءً على التجارب الدولية. واستخدمت الدراسة المنهج الرياضي في حساب مؤشر الشمول المالي للـ MSME، ومن أهم الاستنتاجات التي خرجت بها هذه الدراسة هي ان المناهج الجزئية، كالسياسات التي تركز فقط على توفير التمويل لا يربح أن تحقق تحسناً في درجة الشمول المالي. بينما ترى أن تيسير حصول الـ MSME على التمويل بسبل مجدية وآمنة وقابلة للاستمرار يقتضي اعتماد منهج شامل يغطي لبنات البناء الأساسية آنفة الذكر، من الجوانب الاقتصادية الكلية الى الجوانب القانونية والتنظيمية. وتوصي الدراسة بتوفير أطر محددة للسياسات والقواعد التنظيمية لتشجيع تطوير التمويل المقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال زيادة الاعتماد على أسواق رأس المال والتكنولوجيا الحديثة.

٤. دراسة (2019) IMF:

Financial Inclusion of SME in the Middle East and Central Asia

الشمول المالي للـ SME في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

تستهدف الدراسة وضع إطار عام يتضمن المبادئ والخطوات الأساسية لدعم صانعي السياسات في صياغة وتنفيذ استراتيجيات الإصلاح الخاصة بكل بلد لزيادة الشمول المالي للـ (SME) بناءً على الدروس المستفادة من التجارب الدولية. وتتمثل اشكالية الدراسة في التساؤل التالي: هل يمكن ان يساعد تحسين الشمول المالي للـ (SME) في زيادة النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وزيادة فعالية السياسة المالية والنقدية وبالتالي المساهمة في الاستقرار المالي. وقد تمت معالجة الموضوع من خلال هذه الدراسة بالاعتماد على المنهج الوصفي للوقوف على واقع الشمول المالي للـ (SME) في دول الشرق الأوسط ووسط آسيا، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي لتحليل النمو الاقتصادي الحاصل نتيجة مساهمة الـ (SME) في هذا المجال بالتركيز على عوامل الاستقطاب من خلال الإحصائيات والدراسات الدولية في هذا الموضوع وتوصلت الدراسة الى ان النهج الجزئية، مثل السياسات التي تركز فقط على زيادة التمويل العام المباشر أو الضمانات، من غير المرجح أن تحقق فوائد كبيرة على مستوى الشمول المالي. بينما اقترحت بدلاً من ذلك أن يكون وصول الـ SME إلى التمويل بشكل هادف وآمن ومستدام نهجاً شاملاً يغطي اللبنة الأساسية، من الاقتصاد الكلي إلى الجوانب القانونية والتنظيمية. هناك حاجة إلى سياسات وأطر تنظيمية محددة لتشجيع تطوير تمويل الـ SME من خلال زيادة الاعتماد على أسواق رأس المال والتكنولوجيا الحديثة.

٥. دراسة (2017) Girsang Roni:

The players in crowdfunding industry in Indonesia

الأطراف الرئيسية في صناعة التمويل الجماعي في إندونيسيا

الهدف من هذه الدراسة هو تقديم دليل تجريبي على أهمية دور الأطراف الرئيسية في صناعة التمويل الجماعي في إندونيسيا في الاقتصاد والمساهمة الفاعلة في تحسين متغيرات الاقتصاد الكلي مع التركيز على منصات التمويل الجماعي العاملة. وتتمثل اشكالية الدراسة حول مدى الدور الذي تضطلع به صناعة التكنولوجيا المالية في اندونيسيا في تطور صناعة التمويل الجماعي في اندونيسيا وفي آسيا، بعد ان أظهر مساهمة كبيرة في الشمول المالي لتطوير الصناعة المالية في البلاد والتي يمكن ملاحظتها من خلال الزيادة الكبيرة في معدل التوسع في المنصات التي يتم إنشاؤها من سنة إلى أخرى. ولإجراء هذه الدراسة، قام الباحث بتحديد وتحليل جميع منصات التمويل الجماعي التي تديرها شركات موجودة في الداخل أو موجودة في مكان آخر ولكنها تركز على السوق الإندونيسية. كما تم فحص جميع المنصات لتحديد خصائصها الرئيسية ونموذج العمل فيها، فضلاً عن إجراء مقابلات مع الرؤساء التنفيذيين لمنصات التمويل الجماعي من أجل الحصول على آراء وخبرات ورؤى حول كيفية إدارتهم للمنصات. ولقد بينت الدراسة ان هناك نمواً مثيراً للإعجاب في المنصات القائمة على الإقراض P2P التي تمثل ما يقرب من 75٪ من إجمالي المنصات المتاحة. كما أشرت الدراسة الزيادة في شعبية المنصات القائمة على التبرع في تمويل الأنشطة الاجتماعية وجمع التبرعات الخيرية. كما أوصت الدراسة بان على الجهة التنظيمية للتمويل الجماعي في اندونيسيا صياغة لائحة محددة ولاسيما بشأن التمويل الجماعي للأسهم بحيث يكون الناس أكثر تفاؤلاً بأن هذه الظاهرة ستستمر في الحدوث وان هناك المزيد من الأطراف على استعداد لدخول سوق التمويل الجماعي.

٦. دراسة (2017) CGAP:

Crowdfunding and Financial Inclusion

التمويل الجماعي والشمول المالي

تهدف هذه الدراسة إلى رسم خريطة لما آلت إليه ظاهرة التمويل الجماعي على الصعيد العالمي، وشرح خصائصها وطرائقها الرئيسية في إطار الشمول المالي، وتبسيط الضوء على المجالات التي تتطلب مزيداً من الاهتمام من جانب صانعي السياسات. وتستند الدراسة لتحقيق ذلك إلى مجموعة من الأبحاث الأكاديمية والمقابلات مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الباحثين المستقلين وصانعي السياسات والمنظمين والمشرفين وهيئات وضع المعايير (SSBs) والمتخصصين في التنمية. مع الذكر ان هذه الدراسة استهدفت جمهور واسع من الباحثين والمهتمين بموضوع التمويل الجماعي والشمول المالي لأن الموضوع يتطلب مشاركة العديد من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الهيئات الرقابية المسؤولة عن القضايا التنظيمية والإشرافية ذات الصلة بالتمويل الجماعي والهيئات العالمية الأخرى ووكالات التنمية. وتوصلت الدراسة الى أن التمويل الجماعي ظاهرة يمكن أن تلعب دوراً مهماً في عملية الشمول المالي ولاسيما في حالة وجود بيئة مواتية وأمنة. كما يمكن أن يفيد التمويل الجماعي الأشخاص المستبعدين والمحرومين مالياً من تحسين الوصول إلى التمويل لمن لا يحصلون على خدمات أو يفتقرون إلى الخدمات. كما أوصت

الدراسة بتبني استراتيجية مكونة من مجموعة من العوامل لزيادة الشمول المالي نتيجة مساهمة التمويل الجماعي.

المحور الأول: التمويل الجماعي القائم على الاقراض: خلفية نظرية:

أولاً: الخلفية النظرية للتمويل الجماعي:

١. الاطار المفاهيمي للتمويل الجماعي:

التمويل الجماعي بالإقراض هي عملية أو طريقة تسمح للفرد او المشروع باقتراض وإقراض الأموال دون وجود مؤسسة مالية وسيطة، مما يحقق فوائد عديدة بالنسبة للمقرضين والمقترضين على السواء، إذ يمكن للمقرضين أن يحصلوا على عوائد استثمارية وأرباح مجزية، بينما سيتمكن المقترضون من الحصول على قروض مالية بأسعار مناسبة بشروط بسيطة مقارنة بالطرق التقليدية. والفكرة من وراء ذلك هي الاستغناء عن الوسطاء بالنسبة لأصحاب المشاريع والشركات الناشئة للحصول على قروض أرخص، اما بالنسبة للمستثمرين فإن الحصول على عوائد مناسبة ومستدامة مقابل القروض هو الهدف الأساسي. لذلك يكون من المناسب التفكير في هذا النوع من التمويل- المعروف أيضاً باسم الائتمان القائم على أدوات التكنولوجيا المالية- على أنه نهج جديد للإقراض بدلاً من أن يكون منتجاً مالياً جديداً تماماً، لأنه يستند في آلياته على الاتصال البيئي للإنترنت لبناء علاقة مباشرة بين الممول وصاحب المشروع. كما ان تكلفة الاقتراض في هذا النموذج أقل بكثير من الاقتراض التقليدي من المصارف نظراً لانخفاض تكاليف المنصات الوسيطة على اعتبار انها تعتمد على الحلول التقنية وتعمل على مدار الساعة وبشكل مؤتمت بالكامل، اذ عادة ما تحدث عمليات الاقراض هذه عبر منصات الكترونية تجمع المقترضين مع المستثمرين (Nasaa,2020:2).

وبعد التمويل الجماعي القائم على الاقراض أكثر نمواً بين أنواع التمويل الجماعي الأخرى، فعلى الرغم من حداثة هذا النوع من التمويل إلا انه سرعان ما انتشر بشكل كبير على مستوى العالم مستغلاً الطفرة التكنولوجية، لاسيما في الدول المتقدمة، فقد أشارت تقارير دولية إلى أن صناعة التمويل الجماعي بالإقراض سجلت نحو 1.2 مليار دولار خلال عام ٢٠١٢ قبل أن ترتفع بشكل سريع إلى 3.5 مليار دولار خلال ٢٠١٣ و9 مليارات دولار في ٢٠١٤، وتضاعفت 7 مرات إلى 64 مليار دولار في عام ٢٠١٥، متوقعة أن تصل الصناعة لنحو 1000 مليار دولار بنهاية عام ٢٠٢٥ (CGFS,2017:22-31).

وفي هذا النموذج تكون صيغة التمويل قائمة على مبدأ الاقراض التجاري، وفيه يقوم رواد الأعمال أو الشركات بتحديد احتياجاتهم المادية لشراء موجودات معينة أو سداد فواتير محددة القيمة ويحصل المستثمر بالمقابل على الفائدة على مبلغ القرض. وتختلف نسب الفائدة التي يحصل عليها المستثمر باختلاف سمعة المقترض والهدف من الحصول على القرض وطبيعة السوق وجدولة عملية السداد (Bruton,et.al.,2015:26). ومن الجدير بالذكر ان هذا النوع من التمويل غالباً ما يستهدف المقترضين ذوي التصنيف الائتماني المنخفض والمتوسط، وهي مجموعة تواجه انخفاضاً في المعروض من القروض المصرفية منذ انهيار أسواق القروض عالية المخاطر بسبب الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨. وقد أظهر هذا النوع من التمويل أيضاً فائدته في الشمول المالي لأنه يعد بديل عن القروض المصرفية عن طريق توسيع نطاق عروض الائتمان للمقترضين ذوي التصنيف الائتماني المنخفض (Bord & Santos,2012:21).

٢. استخدامات التمويل الجماعي:

يقوم عمل منصات التمويل الجماعي في هذا النموذج على جمع الأموال على شكل قروض من مجموعة كبيرة من المقرضين لتمويل الأفراد أو المشاريع مقابل الحصول على فائدة، إذ تعمل غالبية منصات التمويل الجماعي بالإقراض كقنوات تمويل منافسة لقنوات التمويل التقليدية، وتعد منصة (KIVA) من أهم المنصات التي تتعامل مع هذا الشكل من التمويل الجماعي، حيث توفر قروضا صغيرة تتراوح قيمتها من مائة إلى مائة ألف دولار أمريكي للمزارعين والمنظمات غير الحكومية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي لها أثر ايجابي على التوظيف والنمو، كما تسعى المنصة من بين أهدافها إلى دعم الشمول المالي. فقد وفرت المنصة أكثر من 1.3 مليار دولار لنحو 2.3 مليون مقترض في شكل قروض صغيرة في 78 دولة على مستوى العالم بمعدل للسداد بلغ 97% (Kiva,2019:25).

إن الإقراض الجماعي هو الشكل البديل للقرض المصرفي في حالة تعذر الحصول على القروض المصرفية، كما انه يتميز بسهولة الاجراءات والفرصة العالية في الحصول على التمويل. وفي هذا النموذج من التمويل الجماعي، ليس هناك مكافآت أو حصص في الملكية يحصل عليها الممولون، وإنما مبلغ الفائدة فقط، وبالألية ذاتها يتم استيفاء الفائدة عند سداد القرض المصرفي، فإن الفائدة يتم تحويلها إلى المقرضين عبر منصة الإنترنت. ولكن ليس قبل أن تتحقق المنصة من طالب التمويل من الناحية القانونية، وتقيم الجدارة الائتمانية للمقترض المحتمل وتحدد سعر الفائدة الإرشادي للقرض. ومن الجدير بالذكر الآن أنه في كل حالة من حالات الحصول على التمويل تقريباً تقوم المنصة بإجراء دراسة مستفيضة للمشروع، لأنها ملزمة بحماية مصالح كل من صاحب المشروع والمستثمر على حد سواء. لذلك، تلزم المنصات أصحاب المشاريع بتقديم عرضاً تفصيلياً للبيانات المالية قبل البدء بإجراءات عرضه على الجمهور من قبل المنصة (Legas,2015:91).

وتعد مرحلة التقييم والإعداد في نموذج الإقراض أكثر شمولاً مما كانت عليه في النماذج غير الاستثمارية للتمويل الجماعي، وبمجرد ان يتم تقييم المشروع، يتم تحديد سعر الفائدة على القرض بشكل مباشر بالاستناد الى المخاطر المتوقعة التي تكتنف عملية الاستثمار. مع الذكر ان في حملات التمويل الجماعي القائمة على الإقراض، تستمر العلاقة بين المستثمرين وصاحب المشروع إلى ما بعد مدة الحملة. ولا تنتهي بمجرد استلام التمويل بنجاح، بل يظل المستثمر مرتبطاً بالمشروع لأطول فترة ممكنة الى ان يتم سداد الاستثمار الأولي، جنباً إلى جنب مع الفائدة (CGFS,2017:23-24).

ثانياً: السمات الرئيسية للتمويل الجماعي القائم على الاقراض:

أخذت اللوائح المحددة للتمويل الجماعي في الظهور، ولاسيما في البلدان التي تكون فيها عمليات التمويل الجماعي القائم على الاقراض أكثر شيوعاً، والتي تنظم هذه العمليات لتحقيق هدفين: من ناحية، حماية المستثمرين غير المؤهلين، ومن ناحية أخرى، تسهيل وصول إلى MSME إلى التمويل، ولاسيما تلك التي تجد صعوبة في تمويل نفسها في الطرق التقليدية.

وتعد امكانية تحسين الوصول إلى الائتمان من قبل الفئات المستبعدة والمحرومة من المزايا المهمة للتمويل الجماعي ومنها التمويل الجماعي القائم على الاقراض، لما لذلك من أثر واضح على تعزيز الشمول المالي للـ MSME، فضلاً عما يقدمه هذا النوع من التمويل من السهولة والكفاءة في عملية الحصول على التمويل، فقد يستغرق طلب القرض والحصول عليه من المؤسسات التقليدية

عادةً إجراءات معقدة ووقتاً طويلاً، بينما يستغرق طلب الحصول على القرض في التمويل الجماعي إجراءات أقل تعقيداً، حيث تسمح التكنولوجيا بتوثيق أقل، مما يجعل عمليات التطبيق والصراف أسرع. كما يمكن إجراؤه من مكان بعيد وفي أي وقت، فضلاً عن ذلك فإن هذا النوع من التمويل الجماعي لا يتطلب سجلاً ائتمانياً، ولا سيما فيما يتعلق بالقرض الشخصية وحتى قروض تنمية الأعمال التجارية (Menon,2015:3).

وعلى الرغم من الميزات التي يقدمها التمويل الجماعي القائم على الاقراض، فإنه يحافظ على المزايا الموضحة للفئتين السابقتين من التمويل الجماعي (التبرع والقائم على المكافأة)، بما في ذلك المشاركة المجتمعية والعمل الخيري، وإضفاء الطابع الرسمي على العقود، ورشادة الجمهور في اتخاذ قرار الاستثمار. ولقد أثبت التمويل الجماعي القائم على الاقراض أنه أحد أكثر الطرق فعالية لجمع الأموال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، إذ يمكن لتلك المشاريع استخدامه كبديل، ولا سيما في حالة صعوبة الحصول على رأس المال الاستثماري. وعلى الرغم من أنه يشبه القرض المصرفي التقليدي، إلا أن التمويل الجماعي المستند إلى الاقراض يتمتع بالعديد من المزايا مقارنة بالقرض المصرفية. أهمها أنه يتيح الفرصة للممولين (المقرضين) بالإقراض المباشر أو الاستثمار في خيارات كثيرة متاحة. كما أن الشروط التي يتم بها منح القروض إلى المقترض هي شروط أقل بكثير مما هو الحال في التمويل التقليدي. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يوفر المزيد من الفوائد الملموسة للممولين (المستثمرين) من خلال ما يأتي: (Kirby & Worner,2014:5)

١. الوصول إلى فئة استثمارية جديدة:

إن التمويل الجماعي القائم على الاقراض يوسع الوصول إلى فئة استثمارية جديدة من المشاريع الاستثمارية لم تكن متاحة بسهولة لمستثمري الاقراض الأصغر في الماضي. وفي الوقت نفسه يوسع الخيارات أمام المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر التي لم يكن لديها هذا الخيار في السابق من الوصول إلى التمويل، وإذا ما استثنينا جانباً المستثمرين المؤسسيين والمقرضين المحترفين، فإن الممولين الصغار ستتاح لهم الفرصة لإقراض الأموال عبر منصة الاقراض.

٢. المسؤولية المشتركة:

في حالة التخلف عن السداد أو الخسارة، لا يتحمل صاحب المشروع المسؤولية وحده عن الخسارة أو الديون غير المسددة، وإنما يتحمل الممولون الخسارة جنباً إلى جنب مع طالب التمويل.

٣. متوسط عائد أعلى:

يوفر التمويل الجماعي القائم على الاقراض للممولين عائداً مقابل استثمار أموالهم بدل ادخارها أو استثمارها في مجالات استثمارية ذات مخاطر عالية، ولا سيما في البيئة الاستثمارية التي تتسم بانخفاض أسعار الفائدة، إذ يبحث العديد من المستثمرين والمدخرين عن العائد. وعلى وجه الخصوص، يمكن أن يساعد التمويل الجماعي في تلبية طلب الممولين الذين يرغبون في الحصول على متوسط عائد أعلى شرط أن يكونوا على استعداد لقبول التقلبات العالية في ذلك العائد أو انخفاض مستويات حماية المستهلك والتنازل عن الخدمات التي يقدمها الوسطاء التقليديون، مثل المصارف لزيادة متوسط عائدها (الإجمالي).

أما بالنسبة إلى طالبي الأموال، يوفر التمويل الجماعي القائم على الاقراض الفوائد الآتية:

١. تكلفة أقل للوصول إلى رأس المال:

إذ أن المنصات عبر الإنترنت، على عكس المصارف ومؤسسات التمويل التقليدية الأخرى، لا تحتاج إلى وجود مادي، فضلاً عن استخدام الخوارزميات المبتكرة لتحديد الجدارة الائتمانية لمقدمي الطلبات، وعمليات التقديم والموافقة المبسطة، والتخصص في عدد محدود من المنتجات والخدمات كل ذلك يسمح للمنصات بالعمل بتكلفة بنية تحتية منخفضة نسبياً، مما يقلل من تكلفة القرض، وقد تخلق المنصات أيضاً حوافز للمؤسسات المالية التقليدية للابتكار، مع الذكر أن هذا قد لا يكون بالضرورة صحيحاً لجميع المنصات (European Commission,2016:2).

٢. فرصة تمويل بديلة:

لقد أدت القيود الأكثر صرامة التي تم فرضها على المقرضين التقليديين في فترة ما بعد الأزمة إلى انخفاض ميلهم نحو الإقراض، ولا سيما إلى القطاعات الأقل ربحية والأكثر خطورة، بما في ذلك القروض الشخصية غير المضمونة أو قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة. لذلك نجد أن التمويل الجماعي، في بعض الأسواق على وجه الخصوص، يدخل كبديل للإقراض التقليدي (IMF,2016:12).

المحور الثاني: منصات التمويل الجماعي القائم على الاقراض:

سيتم اختيار أربع منصات من منصات التمويل الجماعي القائم على الاقراض في اندونيسيا كعينة للدراسة، وكما يأتي:

١. DANADIDIK:

DANADIDIK هي أول منصة قروض طلابية إندونيسية تهدف إلى تحقيق رسالة "التعليم العالي للجميع" من خلال توفير أقساط مريحة بمدة طويلة لا تثقل كاهل الطلاب. وهي أول منصة تحصل على دعم من وزارة البحث والتكنولوجيا والتعليم العالي في جمهورية إندونيسيا. فقد أصبحت DANADIDIK جسراً بين الطلاب والمقرضين أو المتبرعين من خلال أنظمة الإقراض والتمويل الجماعي، إذ أن المستثمرين (المقرضين) لديهم الفرصة للقيام بالاستثمار المحفز. فهم سيستثمرون للحصول على مزايا مالية مع إحداث تأثير جيد في تحسين جودة التعليم الإندونيسي. ومنذ تأسيسها في عام ٢٠١٥ قامت شركة DANADIDIK الناشئة للإقراض الجماعي لقروض الطلاب بتمويل أكثر من 500 قرض لطلاب الجامعات في عامهم الأخير من التعليم، وبالمقابل فإنها تلقت طلبات للحصول على قروض من أكثر من 30000 طالب (Tech in Asia,2016:6).

تكمن السمة الأساسية لـ DANADIDIK، في (1) توفير فرص متكافئة في التعليم العالي (2) إنها منصة إقراض لتمويل الطلاب، (3) تعمل على تفعيل المسؤولية الاجتماعية للشركات والجهات المانحة والمستثمرين المؤثرين الذين يرغبون في الاستثمار في التعليم مع الطلاب المحتاجين. (4) يتم صرف المبالغ إلى الطلاب من خلال المنصة (5) يتم تسديد القروض على أقساط بمجرد تخرج الطالب والعتور على وظيفة. على أن من الجدير بالذكر أن الطلاب المؤهلين لمثل هذه القروض هم (1) الطلاب في الجامعة والذين سيخرجون منها في غضون عامين (2) الأفضلية للتخصصات عالية التوظيف مثل المتخصصين في الرعاية الصحية. (3) الأولوية لأولئك الذين يعتبرون معرضين للخطر مثل المرأة والذين تربوا أيتاماً / من قبل والد واحد. كما أن الحد الأقصى لحجم القرض الذي يمكنهم الحصول عليه هو 770 دولاراً (Asian Deal Street,2016:3).

٢. MEKAR:

تعمل منصة التمويل الجماعي MEKAR كسوق عبر الإنترنت يتم فيه تطابق المقرضين مع المقترضين، إذ بدأت رحلة MEKAR في أوائل عام ٢٠١٣ عندما أطلقت منصتها للإقراض عبر الإنترنت، التي تربط بها المقرضين من إندونيسيا وخارجها مع المشاريع داخل إندونيسيا والتي تحتاج إلى التمويل خارج المؤسسات المصرفية، ومنذ تأسيسها استطاعت MEKAR، أن تساهم في تمويل أكثر من 57000 قرض للمشاريع الصغيرة، 95% منها للنساء، في 112 منطقة مختلفة وعبر 13 مقاطعة مختلفة في إندونيسيا مع أقل من 0.2% من حالات التخلف عن سداد القروض. (P2PMarketData,2020:3).

تتمثل مهمة MEKAR في تحسين وصول MSME إلى التمويل، وتنمية الأعمال التجارية التي تخلق فرص عمل، وهي بذلك توفر عائداً مالياً واجتماعياً جيداً على أموال المقرضين. إذ يتسم الاستثمار في هذه المنصة بالأمان، مع الحصول على 11.5% من العوائد سنوياً، مع ضمان أساسي. كما تعمل MEKAR مع مؤسسات الإقراض المحلية في أجزاء مختلفة من إندونيسيا لإيجاد شركات محلية صغيرة لتمويلها. كما يقوم شركاؤها المقرضون أيضاً بتحصيل سداد القرض وتوفير ضمان حماية لأموال المقرضين. وتعد MEKAR أفضل منصة P2P عبر الإنترنت لتمويل قروض الـ MSME الإندونيسية. كما انها واحدة من المنصات التي يسير فيه التأثير الاجتماعي جنباً إلى جنب مع التمويل الآمن والمربح الذي يساعد في تمكين المشاريع الصغيرة الإندونيسية" (Anggraeni,2021:4).

ومنذ البداية، تم تصميم منصة الإقراض MEKAR مع الالتزام بتلبية أعلى معايير أمان وحماية البيانات. وخلال ما يقرب من ثمان سنوات منذ إطلاق المنصة لأول مرة، سعت MEKAR جاهدة لاعتماد أفضل الممارسات العالمية في حماية البيانات. لقد آتت هذه الجهود ثمارها. عندما حصلت MEKAR على شهادة ISO 27001 لنظام إدارة أمن المعلومات بعد عملية تدقيق وتقييم صارمة أجرتها هيئة اعتماد TUV Rheinland Indonesia، إذ أن معرفة أن النظام الأساسي معتمد رسمياً وهو يفي بالمعايير الدولية لإدارة أمن المعلومات يمكن أن يضيف المزيد من الثقة والاطمئنان لدى أطراف التمويل الجماعي كافة. إذ ان الحصول على شهادة ISO 27001 يعني أن MEKAR تبذل دائماً جهوداً لاتباع الإرشادات وأفضل الممارسات المعترف بها دولياً لإدارة وأمن بيانات المستخدمين كما ان MEKAR تعمل على وفق سياسات ونظام مطبق للتحقق من التهديدات ونقاط الضعف على أساس منتظم وبالتالي فهي مستعدة دائماً على الصمود في وجه تلك المخاطر والتهديدات (Fauzia,2019:3).

٣. AKSELERAN:

هي عبارة عن منصة تمويل جماعي قائمة على الاقراض تربط الـ MSME التي تحتاج إلى الإقراض لتنمو مع الداعمين لها. تمنح AKSELERAN اتفاقيات قروض مرنة لأصحاب المشاريع بأسعار تنافسية، فهي تتيح الفرصة للجمهور للإقراض بمعدلات تتناسب مع المخاطر التي يتعرضون لها. إذ تم تأسيس AKSELERAN من قبل ثلاثة محترفين شباب شعروا أن بإمكانهم المساهمة في تعزيز التنمية في إندونيسيا من خلال جعل الشمول المالي في إندونيسيا حقيقة واقعة. وبالرغم من أن إندونيسيا تحتل المرتبة العاشرة اقتصادياً في ترتيب بلدان العالم، إلا ان الوصول إلى الخدمات المالية لا يزال محدوداً، إذ لا يمكن للكثير من الـ MSME المربحة الحصول على قروض

من المصارف التجارية، كما ان هناك أكثر من 10٪ من الأشخاص الذين لم يحصلوا على التمويل بسبب نقص المعرفة وإمكانية الوصول (BANK INDONESIA,2020:2-7).

تؤكد AKSELERAN على ان هدفها الرئيسي هو مساعدة MSME في الحصول على القروض من حشد المستثمرين / المقرضين، باستخدام التمويل الجماعي. مع الجدير بالذكر ان AKSELERAN كانت أول منصة للتمويل الجماعي قائمة على الملكية (الأسهم) في إندونيسيا، التي وفرت فرص تمويل للشركات الناشئة في مراحلها الأولى مقابل حصصها. ولكنها وجدت في حينها أن السوق لا يزال غير جاهز للتمويل الجماعي المستند إلى هذا النوع من التمويل، وأكثر ميلاً إلى الإقراض أو القائم على الاقراض والذي يمكن أن يحقق عوائد أسرع. علاوة على ذلك، لم يكن قد تم وضع اللوائح الخاصة بالتمويل الجماعي للأسهم بعد، لذلك تنتظر AKSELERAN اللحظة المناسبة، لإطلاق منصتها للتمويل الجماعي للأسهم مرة أخرى (MEKAR,2019:2-3).

٤. GANDENG TANGAN:

GANDENG TANGAN (GT) هي شركة تمويل جماعي قائم على الاقراض، لمساعدة MSME والفئات المحرومة في الحصول على التمويل المطلوب من حشد من المقرضين، باستخدام التكنولوجيا المالية. وتسمح (GT) لأي شخص باستثمار القروض الصغيرة للحصول على عوائد مالية مناسبة، بطريقة آمنة وشفافة وسهلة وبأسعار معقولة، بدءاً من 5 دولارات أمريكية. وقد قامت (GT) في السنة الأولى من تأسيسها بتوجيه أكثر من 1.3 مليون دولار أمريكي إلى أكثر من 3000 مشروع صغير، ولديها أكثر من 16000 جهة إقراض فردية ومؤسسية تم التحقق منها (P2PMarketData,2020:2-3) وكمنصة إقراض، لعبت (GT) دوراً في تحسين رفاهية الأشخاص ذوي الدخل المتوسط والمنخفض. كما ربطت (GT) المشاريع الصغيرة التي تديرها مع المقرضين الذين يرغبون في إحداث تأثير اجتماعي. واعتباراً من سبتمبر ٢٠١٥، ساعدت GT أكثر من 2193 مشروعاً من MSME في 10 مقاطعات في الحصول على التمويل حالياً، يبلغ إجمالي مبلغ القروض المقدمة عبر (GT) بحدود 288 مليون دولار من 13227 مقرضاً تم توجيههم عبر المنصة.

تقوم طريقة (GT) للتمويل على ارسال صاحب فكرة المشروع عرضاً ليتم عرضه على المنصة. بعد الموافقة، يقوم صاحب المشروع بالترويج لنشاطه التجاري على الشبكات الاجتماعية. تعد فترة الحملة طويلة نسبياً مقارنة بالمنصات الأخرى وهي تمتد ما بين 3 و 12 شهراً لكي تتاح الفرصة لجميع المستثمرين بالتعرف على تفاصيل المشروع. أما اذا لم يتم تمويل الحملة خلال الفترة المحددة، يمكن لصاحب المشروع تمديدتها إلى 90 يوماً إضافية. بعد الحصول على التمويل بنسبة 100٪، يمكن لصاحب المشروع الحصول على الأموال. بالنسبة لعملية إعادة الاقراض، تمنح (GT) مدة 24 شهراً (سنتان) لأصحاب المشاريع لإعادة رأس المال. أما إذا واجه صاحب المشروع صعوبة في سداد القرض، فسيتم تمديد المدة (إعادة الهيكلة). أما إذا لم يتم الوفاء به حتى نهاية فترة إعادة الهيكلة، تقوم (GT) بتصفية الشركة واستخدام موجوداتها لسداد القرض (LinkedIn,2021:5).

المحور الثالث: الشمول المالي للـ (MSME):

من أجل الاحاطة بكل ما يتعلق بالشمول المالي للـ (MSME) سيتم التطرق أولاً إلى مفهوم الشمول المالي للـ (MSME) ثم بيان الآثار الايجابية للشمول المالي على الـ (MSME) ومن ثم (٣٦٥)

استعراض مجموعة من عقبات الشمول المالي للـ (MSME) وأخيراً بيان آليات تعزيز الشمول المالي للـ (MSME).

أولاً: مفهوم الشمول المالي للـ (MSME):

لن يبتعد مفهوم الشمول المالي للـ (MSME) كثيراً عن مفهوم الشمول المالي بشكل عام، بل يشترك معه في نقاط كثيرة، فإذا كانت الفكرة التقليدية للشمول المالي هي الوصول إلى خدمات مالية متنوعة ومربحة وبأسعار معقولة واستخدامها (Sharma, 2016: 147-154). فإن الشمول المالي للـ (MSME) هي قدرتها على الوصول إلى التمويل بشتى أشكاله، التقليدي والبدلي، والمصممة بطريقة تتيح لصاحب المشروع استخدامها أو الاستفادة منها بطريقة مربحة وموثوقة ومرنة إلى حد معقول (Nwanko & Nwanko, 2014: 24-31)، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن الشمول المالي يتطلب خدمات مالية مستدامة وذات صلة وفعالة من حيث التكلفة وذات مغزى للمتعاملين مع المؤسسات المالية المختلفة.

ولقد وصف البنك الدولي (٢٠١٢) الشمول المالي للـ (MSME)، بأنه تكامل مجموعة من العناصر أهمها نطاق الشمول المالي وجودة التمويل وتوافر الخدمات المالية للمتعاملين معها، إذ يعد ان الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي. ووفقاً لمجموعة العمل المالي (FATF) *The Financial Action Task Force*، فإن العنصر الأساس للشمول المالي للـ (MSME) يتعلق بالقدرة على الوصول إلى مجموعة متنوعة من مصادر التمويل الآمنة والمربحة والميسورة التكلفة، وان الزيادة في الشمول المالي مرهونة بإتاحة مجموعة أوسع من الخدمات المالية لأصحاب المشاريع والأفراد الذين لا يمكنهم حالياً الوصول إلا إلى المنتجات المالية الأساسية (Nwanko, 2014: 22-23).

ولقد ذكر مركز الشمول المالي (CFI)، ان الشمول المالي للـ (MSME)، يعبر عن الحالة التي تتمتع فيها جميع المشاريع بصورة متكافئة بغض النظر عن أحجامها أو حجم موجوداتها، ولها القدرة على الوصول إلى مجموعة متكاملة من الخدمات المالية عالية الجودة، والمتاحة بأسعار معقولة، وبطريقة ملائمة مع الأخذ بنظر الاعتبار حفظ كرامة المتعاملين بها. ولقد أكد كلارك (Clark, 2013: 23-26) أن الشمول المالي يساعد الـ (MSME) على توفير السيولة واستدامة التدفق النقدي وزيادة الدخل؛ وبالتالي امتصاص الصدمات الخارجية والحفاظ على الموجودات.

ووفقاً لـ Agarwal فإن سهولة الوصول إلى نظام مالي يعمل بشكل جيد، من خلال خلق فرص متكافئة، يمكن الأشخاص والمشاريع والشركات التي تواجه صعوبة في الحصول على التمويل أو الخدمات المالية المختلفة من الاندماج بشكل أفضل في الآليات الاقتصادية المتبعة والمساهمة بنشاط في التنمية وحماية أنفسهم من الأزمات الاقتصادية (Agarwal, 2014: 52)، لذا، فإن الشمول المالي يعني إدخال المشاريع المحرومة من التمويل في نطاق النظام المالي الرسمي والموحد لأن "الشمول المالي هو عملية ضمان الوصول إلى التمويل والخدمات المالية الأساسية، ولا سيما الانتماء المناسب وفي الوقت المناسب، عند الحاجة وبتكلفة معقولة" (Rangarajan, 2008: 32-34). أما وفقاً لـ (Kumar & Sheel, 2015: 18-33) فإن تحقيق الشمول المالي الكامل لا يتحقق إلا من خلال توفر أبعاده الخمسة المتمثلة في إمكانية الوصول إلى التمويل وتوافره وسهولة استخدامه والقدرة على تحمل تكاليفه وجودته.

ثانياً: الآثار الايجابية للشمول المالي على الـ (MSME):

- يؤدي تعزيز الشمول المالي للـ (MSME) الى مجموعة من الآثار الايجابية يمكن بيانها كما يأتي: (Kabakova, et. al., 2018:198-205)
١. إن زيادة الشمول المالي للـ (MSME) يمكن أن يسهم بشكل إيجابي في شيوخ النظام المؤسسي، من خلال انشاء المشاريع بشكل مؤسسي قائم على الطرق الادارية الصحيحة وذلك باعتباره شرطاً للحصول على التمويل.
٢. يمكن أن يقلل الشمول المالي من المخاطر الأخلاقية ومشاكل الاختيار السلبية أو العكسية، باعتبار ان أحد العناصر الرئيسة للشمول المالي هي الشفافية والتي تتعارض مع المخاطر الأخلاقية، بينما يحدث الاختيار العكسي عندما يتم استغلال المعلومات غير المتماثلة لصالح أحد الأطراف (Nanziri, 2020:285-303).
٣. يؤدي الشمول المالي الى تغيير في عقلية أصحاب المشاريع حول نظرتهن الى المال أو الأرباح، إذ يجعل من الجهات الاقتصادية الفاعلة أكثر استجابة لنمو المشاريع وازدهار الأعمال على حساب الحصول على أرباح سريعة، ولاسيما اذا انسجمت خطط تحقيق الشمول المالي مع خطط التنمية (ITC, 2016:18-23).
٤. وفقاً لصندوق النقد الدولي (IMF, 2017:53-54)، فإن الشمول المالي للـ (MSME) له آثار ايجابية على النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وفعالية سياسة الاقتصاد الكلي، والاستقرار المالي الكلي، وبالتالي فإن الشمول المالي يفتح فرصاً للاستثمار مما يؤدي الى تحقيق النمو الذي يؤدي الى التنمية.
٥. المسؤولية الاجتماعية: تتحمل العديد من المؤسسات - مثل البنوك المركزية - والمصارف التجارية، مسؤولية اجتماعية واقتصادية وقانونية وأخلاقية تجاه المجتمع، وأكثرها أهمية هي نشر الشمول المالي والوصول العادل إلى الخدمات المالية، ولاسيما لقطاع الـ (MSME)، إذ تمثل الـ (MSME) من خلال حجم العاملين فيها قطاعاً ذات أهمية نسبية كبيرة داخل المجتمع الكبير (Lentner, et. al., 2017:64-85).
٦. يساهم الشمول المالي في توجيه المجتمع نحو الاستثمار في رأس المال البشري، إذ تعمل المشاريع التي تحصل على التمويل على تحسين الإنتاجية ليس فقط من خلال الاستثمار المادي ولكن أيضاً من خلال الاستثمار في الموارد البشرية والتدريب والتأهيل للحصول على المهارة المطلوبة.

ثالثاً: عقبات الشمول المالي للـ (MSME):

تواجه المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة قيود كبيرة في الوصول إلى الائتمان والخدمات المالية الأخرى، بسبب عوامل عديدة مثل الافتقار إلى التعليم، وعدم كفاية المهارات التقنية، والبعد الجغرافي عن المراكز المالية، وعدم القدرة على تحمل التكاليف، وضعف الوصول إلى الأسواق المالية، ونقص المعلومات والخدمات المالية، فضلاً عن الضمانات، والتاريخ الائتماني السيئ أو غير الموجود، والبنية التحتية غير الموثوق بها وغيرها من الحواجز غير السعرية (McVay & Miehlebradt, 2002, 16-21).

ولقد بينت الكثير من الدراسات أن نقص الائتمان، وضعف الروابط مع السوق، والتدريب غير الكافي، وخطط تنمية الموارد البشرية الضعيفة، والتذبذبات في السياسات الحكومية، وتغيرات

الأسعار، وعدم كفاءة السوق وعدم الحصول على فرصة لتطوير المنتجات وعدم تحديد استراتيجيات العمل هي العقبات الرئيسية لتنمية الـ MSME، ومنذ الأزمة المالية ٢٠٠٧-٢٠٠٨، كان تعزيز الشمول المالي للـ (MSME) على جدول أعمال الحكومات والهيئات المستقلة والمؤسسات المالية الدولية (OECD, 2009: 16-19)، وتعد أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة مثل (القضاء على الفقر) و(العمل اللائق) و(النمو الاقتصادي) أمثلة واضحة على الاهتمام العالمي في القضاء على العقبات التي تعترض تحقيق الشمول المالي للأفراد والشركات ولإسبام الشمول المالي للـ (MSME) التي تمثل حوالي 90٪ من المؤسسات الاقتصادية في جميع أنحاء العالم مع استيعابها لأكثر من 50٪ من العمالة (OECD, 2009: 25-27).

ولقد بينت الكثير من الدراسات مثل (Olawale & Garwe, 2010: 729-738) أن توفر بيئة داعمة للاستثمار، أساسها الحصول على التمويل والوصول إلى الخدمات المالية، أمر بالغ الأهمية لنمو الـ MSME، مع الذكر أن هذه العناصر هي جزء مهم من منظومة الأبعاد الأساسية للشمول المالي، وهذه القضية تحتل أهمية أكبر، ولإسبام في البلدان النامية، حيث الأسواق والبنية التحتية المؤسسية أقل تطوراً. كما تم التأكيد على أهمية التمويل من قبل (Beck & Demirguc, 2003: 137) اللذان أكدوا على أن الشمول المالي يساعد في التخفيف من قيود نمو الـ (MSME) ويزيد من وصولها إلى التمويل الخارجي، وبالتالي تسوية ساحة المنافسة بين المشاريع ذات الأحجام المختلفة، وجعلها على خط شروع واحد، أو خلق الفرص المتكافئة للجميع. وتصنف معظم الدراسات العقبات التي تواجه الـ MSME لتحقيق الشمول المالي إلى جانبين، الأول يتعلق بالخصائص الأساسية للـ MSME نفسها، والقسم الثاني يتعلق بخصائص التمويل نفسه، أما فيما يتعلق بالـ MSME فيتم تصنيفها إلى ثلاثة خصائص أساسية هي: الخصائص الفردية والتنظيمية وعوامل البيئة الاستثمارية (Zhou & de Wit, 2009: 53-55). أما فيما يتعلق بخصائص التمويل فيتم تصنيفها إلى ثلاثة عقبات أساسية أيضاً هي التكلفة العالية، والحوافز غير السريعة، والبيروقراطية (Pallavi & Bharti, 2013: 210-213).

رابعاً: تعزيز الشمول المالي للـ (MSME):

تشكل الـ (MSME) أكبر قطاع أعمال في الاقتصادات المتطورة. ووفقاً لـ Okeyo وآخرون، يأتي تعزيز الشمول المالي من خلال تنويع التمويل والوصول إلى الخدمات المالية، والتعامل مع أنواع جديدة من التمويل مثل خدمات التمويل الأصغر، في أعقاب الاعتراف العالمي والمحلي بدور تنمية الأعمال الصغيرة كوسيلة لتحقيق النمو والتنمية وتعزيز فرص العمل والدخل للغالبية العظمى من السكان ولإسبام الفقراء وذوي الدخل المنخفض (Okeyo, et.al., 2014: 38-49). وتتم عملية تعزيز الشمول المالي للـ MSME خلال مرحلتين، الأولى التعرف على واقع الشمول المالي وتحديد المؤشرات المناسبة والثانية وضع الآليات المناسبة لعملية التعزيز (EPRC, 2013: 37-38)، إذ يمكن بيان متطلبات المرحلة الأولى وكما يأتي:

١. معرفة واقع الشمول المالي:

الشمول المالي مصطلح واسع، لذلك يكون من الضروري تبني تعريف واضح وموحد لمفهوم الشمول المالي للـ MSME لتحديد فجوة الشمول المالي، فضلاً عن تحديد أولويات العمل ووضع خطة لتحسين عملية الشمول المالي (World Bank, 2014: 26).

٢. تحديد المؤشرات المناسبة:

إن الشمول المالي للـ MSME وان كان يعتمد أبعاد الشمول المالي بشكل عام ألا أن المؤشرات التي تعبر عن هذه الأبعاد تختلف بشكل جذري عن المؤشرات المعتمدة للشمول المالي الذي توفره المصارف، لذلك يكون من الضروري استخلاص مجموعة من المؤشرات التي تأخذ بنظر الاعتبار جانبين أساسيين هما نوع التمويل المستخدم في تعزيز الشمول المالي، والمقصود به التمويل الجماعي، ونوع الفئة المستهدفة المتمثلة بالـ MSME. أما المرحلة الثانية فتتضمن وضع الآليات المناسبة لعملية التعزيز والتي يمكن بيانها كما يأتي:

١. التثقيف المالي:

برامج التثقيف المالي هي أحد الأدوات المهمة في تعزيز الشمول المالي للـ (MSME)، لاسيما اذا كان الهدف تحسين قدرة أصحاب المشاريع على استخدام التسهيلات المختلفة للحصول على الخدمات المالية من المؤسسات المالية (Terzi, 2015: 269-276).

٢. دعم البيئة التنظيمية:

إن إنشاء بيئة تنظيمية أساسية قوية للائتمان تعد نقطة انطلاق للوصول الفعال والمستدام إلى الائتمان للمشاريع الصغيرة. ويتم ذلك من خلال:

أ. تشريع مجموعة من القوانين التي تمكن الـ (MSME) من الوصول إلى التمويل بكفاءة وفعالية من خلال أشكال التمويل الحديثة، والإقراض المضمون على الممتلكات المنقولة، وبما يعزز الاستقرار المالي من خلال تنويع المنتجات والخدمات المالية ويحسن إدارة المخاطر وتقييمها وتخفيفها من خلال تماثل المعلومات ويدعم النمو الاقتصادي المسؤول اجتماعياً.

ب. ادراج الـ (MSME) ضمن خطة التمويل للمؤسسات المالية والمصرفية، وتسهيل عملية الوصول إلى الائتمان. وقد يؤدي هذا إلى تقليل الاعتماد على وظائف أو مزايا القطاع العام. وقد يؤدي بدوره إلى تجديد الثقة في الأسواق والنظام المالي.

المحور الرابع: الجانب العملي:

سيتم في هذا المحور اختبار دور التمويل الجماعي القائم على الاقراض في تعزيز الشمول المالي للـ MSME من خلال مؤشرين هما:

١. مساهمة التمويل الجماعي القائم على الاقراض في تمويل الـ MSME.
 ٢. مساهمة التمويل الجماعي القائم على الاقراض في شمول المستبعدين من خلال عدد المشاريع المتناهية الصغر التي تم تمويلها وما ينعكس ذلك على عدد العاملين فيها.
- وفيما يأتي بيان أثر التمويل الجماعي على كل مؤشر من المؤشرات:

أولاً: مساهمة التمويل الجماعي في تمويل الـ MSME %:

يبين الجدول (1) حجم التمويل الجماعي الذي تقدمه منصات التمويل الجماعي القائم على الاقراض للـ MSME للمدة من ٢٠١٣-٢٠٢١.

الجدول (1) حجم التمويل الجماعي لمنصات التمويل الجماعي القائمة على الاقراض (دولار)

	DANADIDIK	MEKAR	AKSELERAN	(GT)	Total
2013	1157317	1328772	1028726	771545	4286362
2014	6153280	4395200	7252080	4175440	21976002
2015	11732596	12671203	10793988	11732596	46930385
2016	9798751	16167940	9308814	13718252	48993759
2017	15914334	12967235	17093173	12967235	58941978
2018	75090900	104474296	81620543	65296435	326482175
2019	211518890	129640610	136463800	204695700	32619002
2020	49126968	527246108	371025039	585829009	1952763364
2021	757161108	504774072	729118104	813247116	2804300400

Source: Statista, (2021), The Statistics Portal. Indonesia's Economy & Society, Statista Country Report, from :<https://www.statista.com>.

كما يبين الجدول (2) النسب المئوية لمساهمة التمويل الجماعي الكلي والقائم على الاقراض في تمويل MSME % في اندونيسيا للمدة من ٢٠١٣-٢٠٢١:

الجدول (2) مساهمة التمويل الجماعي في تمويل MSME للمدة من ٢٠١٣-٢٠٢١

٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	الفقرات
222,698,905	213,319,933	183,133,352	58,218,739	إجمالي التمويل الجماعي للـ MSME (1)
257,209,689	232,388,494	189,550,234	154,006,458	إجمالي التمويل التقليدي للـ MSME (2)
479908594	445708427	372683586	212225197	إجمالي التمويل للـ MSME (2 + 1)
48993759	46930385	21976002	4286362	إجمالي التمويل الجماعي بالاقراض للـ MSME
0.464	0.478	0.491	0.274	مساهمة التمويل الجماعي في تمويل الـ MSME %
0.102	0.105	0.059	0.020	مساهمة التمويل الجماعي القائم على الاقراض للـ MSME %

٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	الفقرات
7,789,723,335	4,974,154,873	2,426,835,492	925,703,561	226,699,919	إجمالي التمويل الجماعي للـ MSME
393,189,447	370,626,838	331,477,098	306362,217	283,997,420	إجمالي التمويل التقليدي للـ MSME
8182912782	5344781711	2758312590	1232065778	510697339	إجمالي التمويل للـ MSME
2804300400	1952763364	682319002	326482175	58941978	إجمالي التمويل الجماعي بالاقراض
0.951	0.930	0.879	0.751	0.444	مساهمة التمويل الجماعي %
0.342	0.365	0.247	0.265	0.115	مساهمة التمويل الجماعي القائم على الاقراض في تمويل الـ MSME %

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان استناداً إلى:

(ADB) Asian Development Bank, SME Monitor, 2021, database. Data from the Ministry of Cooperatives and SMEs.

ثانياً: مساهمة التمويل الجماعي في شمول المستبعدين %:

يبين الجدول (3) عدد المشاريع المتناهية الصغر التي تم تمويلها من خلال التمويل الجماعي بأشكاله الأربعة في اندونيسيا للأعوام ٢٠١٣-٢٠٢١.

الجدول (3) عدد المشاريع المتناهية الصغر الممولة من خلال التمويل الجماعي للأعوام ٢٠١٣-٢٠٢١

٢٠١٣	التمويل بالتبرع	التمويل بالمكافأة	التمويل بالاقراض	التمويل الملكية	الكلي
2013	1028181	306073	113641	119701	1515215
2014	828096	528325	216795	326104	1821812
2015	1359829	575295	792388	864752	3618213
2016	1331604	681201	942542	766886	4284283
2017	1066729	1158587	1304669	1208960	5037335
2018	554860	1676418	1909706	1236969	5425303
2019	3460743	5121649	4208138	2126532	14975582
2020	1604851	2827362	6089704	4924582	15534961
2021	3002189	3938742	8317696	7900653	23169072

Source: (ADB) Asian Development Bank, SME Monitor, 2021, database. Data from the Ministry of Cooperatives and SMEs.

دور التمويل الجماعي القائم على الاقراض في تعزيز الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر

كما يبين الجدول (4) النسبة المئوية لأعداد المشاريع المتناهية الصغر التي تم تمويلها من خلال كل نوع من أنواع التمويل الجماعي.

الجدول (4) النسبة المئوية لأعداد المشاريع المتناهية الصغر الممولة من أشكال التمويل الجماعي				
التمويل بالتبرع (%)	التمويل بالمكافأة (%)	التمويل بالإقراض (%)	التمويل بالملكية (%)	
2013	67.85	20.21	7.53	7.95
2014	45.45	21.92	11.91	17.96
2015	37.49	15.98	21.97	23.94
2016	31.08	27.92	22.03	17.91
2017	21.17	23.01	25.98	24.05
2018	10.22	30.97	35.25	22.87
2019	23.10	34.23	28.11	14.23
2020	10.33	18.24	39.23	31.77
2021	12.95	17.07	35.93	34.15

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان استناداً إلى الجدول (3).

كما يبين الجدول (5) النسب المئوية لمساهمة التمويل الجماعي الكلي والقائم على الاقراض في تمويل المشاريع المتناهية الصغر في اندونيسيا للمدة من ٢٠١٣-٢٠٢١.

الجدول (5) مساهمة التمويل الجماعي في تمويل المشاريع المتناهية الصغر للأعوام ٢٠١٣-٢٠٢١				
الفقره	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
عدد الـ MSME الكلي	54114821	55206444	56534592	57895721
عدد المشاريع الممولة من التمويل الجماعي	1515215	1821812	3618213	4284283
عدد المشاريع الممولة من التمويل الجماعي بالإقراض	113641	216795	792388	942542
مساهمة التمويل الجماعي في شمول المستبعدين %	0.028	0.033	0.064	0.074
مساهمة التمويل الجماعي في تمويل المتناهية الصغر %	0.002	0.004	0.014	0.016

الفقره	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
عدد الـ MSME الكلي	59262772	61651177	62922617	64194057	65264994
عدد المشاريع الممولة من التمويل الجماعي	5037335	5425303	14975582	15534961	23169072
عدد المشاريع الممولة من التمويل الجماعي بالإقراض	1304669	1909706	4208138	6089704	8317696
مساهمة التمويل الجماعي في شمول المستبعدين %	0.085	0.088	0.238	0.242	0.355
مساهمة التمويل الجماعي في تمويل المتناهية الصغر	0.022	0.031	0.067	0.094	0.127

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان استناداً إلى:

(ADB) SME Monitor, 2021, database Data from the Ministry of Cooperatives and SMEs.

ومن أجل التحليل الاحصائي يبين الجدول (6) توصيف المتغيرات والمؤشرات المستخدمة

الجدول (6) توصيف المتغيرات		
الرمز	المتغيرات والمؤشرات	
X	التمويل الجماعي القائم على الاقراض	متغير مستقل
Y ₁	مساهمة التمويل الجماعي القائم على الاقراض في تمويل الـ MSME	متغير تابع
Y ₂	مساهمة التمويل الجماعي القائم على الاقراض في شمول المشاريع المتناهية الصغر	متغير تابع

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان.

كما يبين الجدول (7) قيم المتغيرات والمؤشرات للأعوام ٢٠١٣-٢٠٢١ المستخدمة في التحليل.

الجدول (7) قيم المتغيرات والمؤشرات للأعوام ٢٠٢١-٢٠١٣

	التمويل الجماعي للمؤشر (1) MSME	التمويل الجماعي للمؤشر (2) MSME	X=(2) / (1)	(3)	Y ₁ = (3) (X)	(4)	Y ₂ = (4) (X)
2013	58,218,739	4286362	0.073	0.274	0.020	0.028	0.002
2014	183,133,352	21976002	0.120	0.491	0.058	0.033	0.004
2015	213,319,933	46930385	0.212	0.478	0.101	0.064	0.014
2016	222,698,905	48993759	0.219	0.464	0.102	0.074	0.016
2017	226,699,919	58941978	0.260	0.444	0.115	0.085	0.022
2018	925,703,561	326482175	0.352	0.751	0.264	0.088	0.031
2019	2,426,835,492	682319002	0.281	0.879	0.246	0.238	0.067
2020	4,974,154,873	1952763364	0.392	0.930	0.364	0.242	0.094
2021	7,789,723,335	2804300400	0.360	0.951	0.342	0.355	0.127

(3) = مساهمة التمويل الجماعي في تمويل MSME

Y₁ = مساهمة التمويل الجماعي القائم على الاقراض في تمويل MSME

(4) = مساهمة التمويل الجماعي في تمويل المستبعدين.

(Y₂) = مساهمة التمويل الجماعي القائم على الاقراض في تمويل المستبعدين.

المصدر: البيانات الواردة في الجدول (1) و(2).

وبين الجدول (8) ملخص عن مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS للعلاقة بين التمويل الجماعي القائم على الاقراض (X) كمتغير مستقل وبين المؤشر (Y₁) والمؤشر (Y₂) كمتغيرات تابعة.

الجدول (8) مخرجات البرنامج الاحصائي للعلاقة بين (X) و(Y₁)، (Y₂)

Model	Independent Variable:	Dependent Variable:	r	R Square	F	Sig.	Std. Error
1	X	Y ₁	0.942	0.887	4.421	0.025	0.0501
2	X	Y ₂	0.921	0.846	6.792	0.031	0.1520

المصدر: البيانات الواردة في الجدول (7).

ومن خلال الأرقام الواردة في الجدول (8) يمكن ملاحظة ما يأتي:

١. يسهم التمويل الجماعي القائم على الاقراض في تعزيز الشمول المالي للـ MSME نتيجة للتغير الحاصل في (Y₁) عبر السنوات ٢٠١٣-٢٠٢١، إذ تبين قيمة R² في الجدول (10) ان التمويل الجماعي القائم على الاقراض يساهم بأكثر من 88% من التغير الحاصل في قيمة الشمول المالي للـ MSME نتيجة للتغير الحاصل في (Y₁). أي ان أكثر من 88% من التغير الحاصل في قيمة الشمول المالي للـ MSME يفسره دور التمويل الجماعي القائم على الاقراض (X) في زيادة حصة MSME من إجمالي التمويل (Y₁). وقد يعود ذلك الى الزيادة السنوية من MSME التي تحصل على التمويل الجماعي القائم على الاقراض، كما يبين الجدول (10) قوة الارتباط بين المتغيرات التي تجاوزت 94% كما يتبين من قيمة معامل الارتباط (r=0.942). واستناداً إلى قيمة مستوى المعنوية (Sig.= 0.025) نقوم برفض فرضية العدم والقبول بالفرضية البديلة، والتي تؤكد على وجود تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للتمويل الجماعي القائم على الاقراض في تعزيز الشمول المالي للـ MSME من خلال مساهمته في تمويل MSME، وان النموذج صالح للتقدير والتنبؤ.

٢. يسهم التمويل الجماعي القائم على الاقراض (X) في زيادة الشمول المالي للـ MSME من خلال حصول المستبعدين على التمويل لإقامة مشاريعهم الخاصة بهم، إذ تبين قيم R² الواردة في الجدول (10) ان التمويل الجماعي بالاقراض يساهم بنحو 85% من التغير الحاصل في الشمول المالي لـ (Y₂). أي ان حوالي 85% من التغير الحاصل في هذا المؤشر يفسره دور التمويل

الجماعي (X) في شمول المستبعدة من التمويل. ويعود ذلك الى الميزة التنافسية التي يوفرها التمويل الجماعي بالاقراض للـ MSME لإتاحة التمويل الى المستبعدة من التمويل التقليدي. ويبين معامل الارتباط ($r=0.921$) قوة الارتباط بين المتغيرات، واستناداً إلى قيمة مستوى المعنوية ($\text{Sig.} = 0.031$) نقوم برفض فرضية العدم والقبول بالفرضية البديلة، التي تؤكد على وجود تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للتمويل الجماعي القائم بالاقراض في تعزيز الشمول المالي للمستبعدة من أصحاب الـ MSME، وان النموذج صالح للتقدير والتنبؤ.

المحور الخامس: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

كان الهدف من هذا العمل هو الإجابة عن السؤال الآتي: "ما هو دور التمويل الجماعي القائم على الاقراض في تعزيز الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر في اندونيسيا؟". وللإجابة عن هذا التساؤل، تم اختيار أربع منصات تعمل بالتمويل الجماعي القائم على الاقراض في اندونيسيا، باعتبارها أكثر المنصات نشاطاً، واستناداً إلى ما جاء في الدراسة يمكن استخلاص بعض الاستنتاجات والتوصيات الآتية:

١. إن التمويل الجماعي القائم على الاقراض ظاهرة يمكن أن تلعب دوراً مهماً في عملية الشمول المالي ولا سيما في حالة وجود بيئة مواتية وأمنة. كما يمكن أن يفيد التمويل الجماعي الأشخاص المستبعدة والمحرومين مالياً من تحسين الوصول إلى التمويل لمن لا يحصلون على خدمات أو يفتقرون إلى الخدمات.

٢. إن التمويل الجماعي يمنح الشركات الناشئة فرصاً في الحصول على التمويل المناسب في مجمل حياتها، كما انه يمثل تحولا أساسيا في طريقة الوصول إلى التمويل، بحيث يمكن للـ MSME من الوصول إلى مئات وآلاف المستثمرين الذين يدعمون فكرة هذه المشاريع عن طريق منصات التمويل الجماعي عبر الإنترنت، على عكس مؤسسات التمويل التقليدية التي عادة ما ترفض طلبات الشركات الناشئة في الحصول على التمويل.

٣. إن تطبيقات التكنولوجيا المالية تسمح في الاستفادة من خاصية التمويل الجماعي، التي من خلالها تستطيع المشاريع الريادية والناشئة الحصول على مبالغ صغيرة من عدد كبير من الأفراد ما ساعدها في تمويل مشاريعها الجديدة، كما إن وجود التنظيمات الملائمة للحالة الاقتصادية في البلد، يسرع من عملية جذب رؤوس الأموال للدخول في أسواق التمويل الجماعي كقناة استثمارية.

٤. إن شكل التمويل الجماعي يعد أحد الأدوات التمويلية المبتكرة التي لاقت رواجاً كبيراً لدى المستثمرين والمتبرعين وأصحاب الأفكار والمشاريع، وأصبحت بديلاً لا يستهان به لمختلف مصادر التمويل التقليدية، وهي فرصة حقيقية لتنفيذ الأفكار المبتكرة والمشاريع غير التقليدية التي تجد صعوبات في الحصول على مصادر التمويل الضرورية لمباشرة أو مواصلة نشاطها.

٥. يرتبط نجاح منصة التمويل الجماعي القائم على الاقراض على الأطراف الثلاثة في عملية التمويل الجماعي، إذ يتطلب من المنصات الأداء الجيد مثل الوسطاء، ويجب أن يكون المروجون محترفون وينشرون معلومات واضحة، ذات صلة وموثوق بها بمشاريعهم ويبقى الدور الأهم في دعم الحملات للمتبرعين.

٦. بينت نتائج التحليل الاحصائي ان التمويل الجماعي القائم على الدين يساهم بشكل ملحوظ في تعزيز الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر من خلال المؤشرات التي اعتمدها، إذ تبين الارقام ان التمويل الجماعي القائم على الاقراض يساهم بأكثر من 88% من التغير الحاصل في قيمة الشمول المالي للـ MSME نتيجة للتغير الحاصل في (Y_1) ، كما يساهم بنحو 85% من التغير الحاصل في الشمول المالي للـ (Y_2) .

ثانياً: التوصيات:

١. الاستفادة من تجربة اندونيسيا وتطبيقها في العراق وسن الاطار التشريعي والتنظيمي والرقابي الذي يحكم هذا النمط الجديد من التمويل لأهميته وسرعة نموه ولضمان حقوق الممولين وأصحاب الأفكار والمشاريع وبما يضمن الأمن لكل الأطراف الفاعلة.
٢. استغلال تقنيات الانترنت ولاسيما وسائل التواصل الاجتماعي بقصد الاعلان الفعال لمنصات التمويل الجماعي مع تحديد معايير لإنشاء منصات التمويل الجماعي على وفق طبيعة نشاطها.
٣. توفير أطر محددة للسياسات والقواعد التنظيمية التي تحكم عملية التمويل الجماعي القائم على الاقراض لتطوير آليات التمويل المقدم للـ MSME من خلال زيادة الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة.
٤. تبني استراتيجية مكونة من مجموعة من العوامل لزيادة الشمول المالي يكون أساسها حول مساهمة التمويل الجماعي القائم بالاقراض وسبل تعزيزها.
٥. الاهتمام بالبنى التحتية التي تدعم التمويل الجماعي والمتمثلة بالتكنولوجيا المالية والبنى الفوقية المتمثلة بالتشريعات والقوانين التي تعزز من عمل التمويل الجماعي.
٦. زيادة مستوى المعرفة المالية لدى السكان، من أجل جعل التمويل الجماعي خياراً موثقاً به حتى يعمل سوق التمويل بشكل صحيح، مع اقتصاد أكثر تجزراً في المجتمع وأقل اعتماداً على المصارف.

المصادر والمراجع:

1. Agarwal, P. (2014). Financial Inclusion in India: a Review and Initiatives and Achievements. IOSR Journal of Business and Management, 16(6), June, 52.
2. Anggraeni1, A., (2021), Analysis and design of crowdfunding investment system as financing alternative for patchouli production in Aceh June 2020 IOP Conference Series Earth and Environmental Science 472(1):012041 DOI:10.1088/1755-1315/472/1/012041.
3. Asian Deal Street, 2016: 3. At: <https://www.dealstreetasia.com/>.
4. BANK INDONESIA, (2022), Monetary and Payment System Indicators, p.6. at: <https://www.bi.go.id/en/statistik/ekonomi-keuangan/items/Default.aspx>.
5. Beck, T., Demirguc-Kunt, A., & Levine, R. (2003). Law, endowments, and finance. Journal of Financial Economics, 70, 137–181.
6. Bord, V.M. & Santos, J.A. (2012). The Rise of the Originate-to-Distribute Model and the Role of Banks in Financial Intermediation. In Federal Reserve Bank of New York Economic Policy Review; Federal Reserve Bank of New York: New York, NY, USA, (2012); pp. 21–34.
7. Bruton, G., Khavul, S., Donald, S. & Wright, M. (2015). New Financial Alternatives in Seeding Entrepreneurship, Entrepreneurship Theory and Practice, vol. 39, issue 1, pp. 9-26.

8. CGFS. (2017), FinTech Credit: Market structure, business models and financial stability implications. Financial System Report; Bank for International Settlements and Financial Stability Board.
9. EPRC. (2013). Uganda 2013 FinScope III survey report: Unlocking barriers to financial inclusion. Kampala: Economic Policy Research Centre (EPRC).
10. European Commission. (2016a). Crowdfunding in the EU Capital Markets Union. Brussels: European Commission. <https://ec.europa.eu>.
11. Fauzia, 2019.MEKAR listed as TOP 10 Crowdfunding Platforms in Indonesia, p.3. At: <https://www.linkedin.com/pulse/mekar-listed-top-10-crowdfunding-platforms-indonesia-annisa-fauzia>.
12. GPFI. (2016). (Global Partnership for Financial Inclusion). Global Standard-Setting Bodies and Financial Inclusion: The Evolving Landscape www.gpfi.org.
13. IMF. (2016). Post-crisis International Banking: An Analysis with New Regulatory Survey Data. Washington, D.C.: IMF, www.imf.org.
14. ITC. (2016). SME Competitiveness in Ghana Alliances for Action in Ghana. Geneva: ITC, Available at: <https://www.intracen.org/.pdf> (accessed on 17 June 2021).
15. Kabakova, Oksana & Evgeny Plaksenkov. (2018). Analysis of factors affecting financial inclusion: Ecosystem view. Journal of Business Research 89: 198–205.
16. Kirby, E. & S. Worner. (2014). Crowd-Funding: An Infant Industry Growing Fast. Madrid: IOSCO, <http://www.iosco.org>.
17. Kiva, 2019, Make a loan, change a life, p.4. at: <https://www.kiva.org/>
18. Kumar A. & Sheel, S. (2015). IDBI Operations in the Shade of Financial Inclusion. Raffles Business Review,1(1), 18-33.
19. Legas, H. (2015). Challenges to entrepreneurial success in sub-Saharan Africa: A comparative perspective. European Journal of Business and Management, 7(11):2015.
20. Lentner, Csaba, Krisztina Szegedi & Tibor Tatay. (2017). Social Responsibility in the Operation of Central Banks. Financial and Economic Review 16: 64–85. [CrossRef].
21. LinkedIn, (2021), 5 Things I Learned Crowdfunding on LinkedIn in 2020. P.5. at: <https://bettermarketing.pub/5-things-i-learned-crowdfunding-on-linkedin-in-2020-7d290df7dc26>.
22. McVay, M. & Miehlbradt, A.O. (2002).Background reader, business development services.3rd Annual BDS Seminar, Turin, Italy, 9 -13 September
23. Nanziri, Lwanga Elizabeth. (2020). Women, Inclusive Finance and the Quality of Life: Evidence from Zambia. In Women and Sustainable Human Development. Cham: Palgrave Macmillan, pp. 285–303.
24. Nasaa. (2020). peer-to-peer lending, the north American Securities Administrators Association, AR Web, www.nasaa.org.
25. Nwanko, O. & Nwanko, N.O. (2014). Sustainability of Financial Inclusion to Rural Dwellers in Nigeria: Problems and Way Forward. Research Journal of Finance and Accounting, 5(5); 24-31.
26. OECD. (2009). (Organisation for Economic Cooperation and Development). The Impact of the Global Crisis on SME and Entrepreneurship Financing and Policy Responses .France.
27. Okeyo, W.O., Gathungu, J. & K'Obonyo, P. (2014). The impact of business development services on entrepreneurial orientation and performance of small and medium enterprises in Kenya. International Journal of Business and Social Research (IJBSR), 4(7), 38 – 49.
28. Olawale, F. & Garwe, D. (2010). Obstacles to the growth of new SMEs in South Africa: A principal component analysis approach. African Journal of Business Management, 4(5), 729–738.
29. P2PMarketData, (2020), p 2.at: <https://p2pmarketdata.com/>.

30. Pallavi Gupta, Bharti Singh, 2013, Role of Literacy Level in Financial Inclusion in India: Empirical Evidence, Journal of Economics Business and Management DOI:10.7763/JOEBM.2013.V1.59.
31. Rangarajan Committee (2008). Report of the Committee on Financial inclusion. New Delhi: Government of India
32. Sharma, M.K. (2016). Financial inclusion: A prelude to economic status of vulnerable group. International Journal of Research-Granthaalayah, 4(12), 147-154.
33. Statista, (2021), The Statistics Portal. Indonesia's Economy & Society, Statista Country Report, from: <https://www.statista.com>.
34. Tech in Asia, (2016), SEPTEMBER 21-22, 2022, SINGAPORE, MARINA BAY SANDS, VIRTUAL. At : <https://conference.techinasia.com>.
35. Terzi, N. (2015), Financial inclusion and Turkey. Academic Journal of Interdisciplinary Studies, 4(1), 269-276.
36. World Bank. (2014). Global financial development report 2014: Financial inclusion. Washington, D.C.:World Bank Group.
37. Zhou, H. & de Wit, G. (2009). Determinants and dimensions of firm growth. In EIM research reports no. H200903. SCALES-Scientific analysis of entrepreneurship and SMEs Zoetermeer: EIM business and policy rese.